بدن المصلي على الراحلة وثيابه في السرج وعنده طاهرا وثوبا له النجاسة او وطئت نجاسة او كان على السرج نجاسة مستترها وصلى عليه لم تضر ولو وطئها الراكب نجاسة لم تضر ايضا على الاصح ولو وطئ المصلي شيئا نجسا او نجاسة يابسة ولم تجد عنها ولا امكنه التحفظ والاحتياط في المشي ولو انتهى الى نجاسة يابسة ولم تجد عنها معدلا فان كانت امام الحرمين بنى في اخف حالاتها فان كانت رطبة مشى عليها ولم تبطل صلاته. فرع يشترط في جواز النفل راكبا وماشيا دوام السير والسير فلو بلغ المنزل بطلت الصلاة اشترط اتمامها الى القبلة ممكنا ويترك ان كان راكبا ولو دخل البلد اقام فيه قبل النزول واتمام الصلاة مستقبلا باول دخوله البنيان الا اذا جوزنا للمقيم النفل على الراحلة وكذا لو نوى الاقامة بقرية ولو مر بقرية مختارا فله اتمام الصلاة راكبا فان كان لها اهل وقلنا يصير مقيما بدخولها فلا ان قلنا يصير وجب النزول والاتمام مستقبلا. قلت الاظهر لا يصير والله اعلم وحيث قلنا بالنزول فذلك عند تعذر البناء على الدابة فلو امكن الاستقبال واتمام الاركان عليها ولم يشق وافقه جاز ويشترط الاحتراز عن الاعتماد التي تعجل السير فلو ركض الدابة للحاجة فلا باس ولو اجراها بلا عذر او كان ماشيا فعدا بلا عذر بطلت صلاته على الاصح. فصل في استقبال القبلة في الصلاة وله احوال احدها ان يصلي في بيوت الكعبة فتصح الفريضة والنافلة. قلت فان اصابوا وتفقد فيها افضل من خارجها وكذا القرب ان لم يرج جماعة خارجا فخارجها افضل والله اعلم ثم ان استقبل الجدار شاذروانها وله استقبال الباب ان كان مردودا او مفتوحا وله عتبة قدر ثلثي ذراع تقريبا هذا هو الصحيح وانما وجب انه يشترط في العتبة ان تكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا ووجه انه يكفي تحومها بالركن. الحال الثاني الحال الثاني لو انهدمت الكعبة والعياذ بالله وبقي موضعها عرصة فوقف خارجها وصلى اليها جاز وان صلى فيها فاربعة احكم. الحال الثالث وهو اقبح على بسيطها فان لم يكن بينه وبين شاخص لم يصح والا صح وان كان شاخص من نفس الكعبة فله حكم العتبة ان كان الذي دون ذراع جاز والا فلا على الصحيح وفيه الوجهان الاخيران لو وضع بينه

مناغا واستقبله لم يكف ولو استدبر بقية خاط او شجرة نابتة جاز ولو جمع تراب العرصة واستقبله او حفر حفرة ووقف فيها او وقف على اخر السطح او العرصة وتوجه الى الجانب الاخر وهو متر تقع عن موقفه جاز ولو استدبر حشيشا نابتا او خشبة او عصا معروزة غير مسمرة لم يكف على الاصح وان كانت العصا منبتة او مسمرة كفت قطعا لكن ان خرج بعض بدنه عن محاذاتها كان على الحلاف الاتي فيمن خرج بعض بدنه عن محاذاة الكعبة. قلت لم يحرم الامام الرافعي بهذا ذكر الحلاف بل قال هذا مقتضى ظاهر عبارة الاصحاب القطع بالصحة في مسالة العصا لانه يعد مستقبلا على مسلك طرق الركن والله اعلم الحال الرابع ان صلى عبد طرف الكعبة وبعض بدنه محاذ لركن وبعضه خارج عنه فلا تصح صلاته على الاصح ولو وقف الامام بقرب الكعبة عند المقام او غيره ووقف القوم خلفه مستديرين بالبيت جاز ولو وقفوا في اخر باب المسجد وامامه مستطيل جاز وان وقفوا قدره واستدار الصف فصلاة الكل خارج عن محاذاة الكعبة باطلة الحال الخامس ان صلى بكعبة خارج المسجد فان غاب الكعبة عن يصلي اليها ولو بتحرابه على العيان يصلي اليه ابدا ولا يحتاج في كل صلاة الى المعاينة وفي معنى المعاين من بكعبة وبين اصابة الكعبة وان لم يشاهدها خمسة امور المعاين فان لم يعاين ولا بين اصابة فله اعتماد الادلة والمجتهد الاجتهاد ان خفيت عينه وبين الكعبة حائل اصلا كجبل وكذا ان كان الحائل طارئا كما ينا على الاصح للمشقة بخلاف المعاينة الخامس الشاذروان بناء في المدينة نحو جدار رسول الله صلى الله عليه وسلم نازلت منزلة الكعبة لمن يعاينه فيستقبله ويسوي محرابه عليه بناء على العيان او الاستدلال كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد كما لا يجوز في معاني المدينة سائر البقاع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب وكذا المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين على الطريق التي يحادثهم يقين استقبالها ولا يجوز القرعة الصغير اذا نشأ فيها لان الحرج هناك ولكن لمن سلم ولا اعتماد على علامة بطريق يندر مرة الناس فيه وليس مرور المسلمين والكفار به او بقربه في خرق الابد كما ذكرناه في الملحوظ الكعبة فلم هذه المواضع التي سغنا الاجتهاد فيها في الجملة هل يجوز التياسر

قال الامام

الاجتهاد ولزام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)